

الأصول العامة للفقه المقارن

[541] تحديده: والمراد بالتخير العقلي، الوطيفة العقلية التي يصدر عنها المكلف عند دوران الامر بين المحذورين - الوجوب والحرمة - وعدم تمكنه حتى من المخالفة القطعية. وقد ذكروا له فروضا متعددة لا ينطبق على تعريفنا هذا غير واحد منها، وهي صورة ما إذا كانت الواقعة واحدة غير متكررة وكان التكليف توصليا. الخلاف فيه: والاقوال في هذه الصورة - أعني صورة دوران الامر بين المحذورين - خمسة: 1 - جريان البراءة عن كل منهما عقلا وشرعا. 2 - تقديم جانب الحرمة على جانب الوجوب بملاك ما قيل من أن دفع المفسدة أولى من جلب المصلحة. 3 - الحكم بالتخير بينهما شرعا. 4 - التخير بينهما عقلا لعدم خلو المكلف تكويننا عن الفعل والترك مع الرجوع إلى أصالة الاباحة الشرعية. 5 - التخير بينهما عقلا، مع عدم جريان شئ من القواعد الشرعية فيهما. والظاهر ان اسد هذه الاقوال هو القول الخامس، إن صح تسميته بالتخير العقلي، ولعل تسميته بالتخير التكويني أولى لان صدور المكلف
